الأنباء
الخميس 28 مارس 2013

عدد السكان وصل إلى 28 مليون نسمة بمعدل نمو 2,9٪ سنوياً

«بيتك»: 26,5 مليار دولار حجم الإنفاق على الرعاية الصحية في السعودية

توقع تقرير صادر عن شركة «بيتك للأبحاث» ان حجم الإنفاق على الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية سيبلغ نحو 15,2 مليار دولار في 2008 ومن المتوقع أن تلامس 26,5 مليار دولار في 2012. ويمكن أن يتم اعتبار التزايد السريع في عدد سكان المملكة، والذي يؤدي إلى مجاوزة الطلب لحجم المعروض، بمنزلة المحرك الرئيس لقوة زخم النمو في القطاع الصحي. علاوة على ذلك، فإن البلاد لديها أحد أعلى المعدلات عالميا فيما يتعلق بالإصابة بأمراض العصر، مثل مرض السمنة وداء السكري وارتفاع ضغط الدم. وعلى هذا، فمن المتوقع أن يؤدي الانتشار السريع للأمراض المعاصرة إلى تعزيز جوهري في الإنفاق على تطوير خدمات الرعاية الصحية ذات الصلة. و قال التقرير ان معدل الزيادة السكانية في المملكة العربية السعودية يأتي كأحد أسرع معدلات النمو السكاني في العالم، ويقدر إجمالي عدد السكان في عام 2012 بـ 28 مليون نسمة تقريبا، ويمثل الشباب الغالبية العظمى من السكان، حيث يبلغ من تتجاوز أعمارهم الـ 65 عاما ما نسبته 2,4٪ فقط من إجمالي تعداد السكان. ويشكل الإناث نسبة 46٪ من إجمالي السكان، وهي نسبة أقل بصورة كبيرة عن نسبة السكان الذكور البالغة 54٪ ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هناك عددا كبيرا من الذكور الوافدين الذين يعملون في البلاد. و ذكر ان معدلات الوفيات في البلاد انخفضت بصورة سريعة في الفترة ما بين عام 1970 و 1990، واستمرت في التحسن خلال العقود الأخيرة. وقد لوحظ أن هناك تحولا تدريجيا أيضا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والذي يشمل أكثر من نسبة 85٪ من إجمالي السكان.

و اضاف: «يمكن اعتبار تسارع النمو السكاني في المملكة العربية السعودية أحد أهم المقومات لانتعاش قطاع الرعاية الصحية، كما يمكن أيضا اعتبار معدل النمو السكاني في المملكة أحد أسرع معدلات النمو في العالم، حيث من المتوقع أن يشهد النمو السكاني في الفترة بين 2000 و2015 متوسط معدل نمو بنسبة 2,9٪ سنويا، وهو معدل أسرع بكثير من معظم البلدان الأخرى. وفي اعتقادنا أن مثل هذا النمو سيحفز ويدعم الطلب على خدمات المستشفيات وصناعة الدواء والأجهزة والمستحضرات الطبية. و اشار الى ان من بين الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى ارتفاع نفقات الرعاية الصحية في المملكة زيادة حالات الإصابة بأمراض العصر والأمراض المزمنة. ومن بين العوامل التي أدت إلى زيادة معدل انتشار الأمراض المزمنة في البلاد قوة النمو الاقتصادي واتجاه السكان للعيش في المناطق الحضرية بصورة سريعة وقلة القيام بأنشطة أو تمارين بدنية بالإضافة إلى الأنظمة الغذائية غير الصحية.

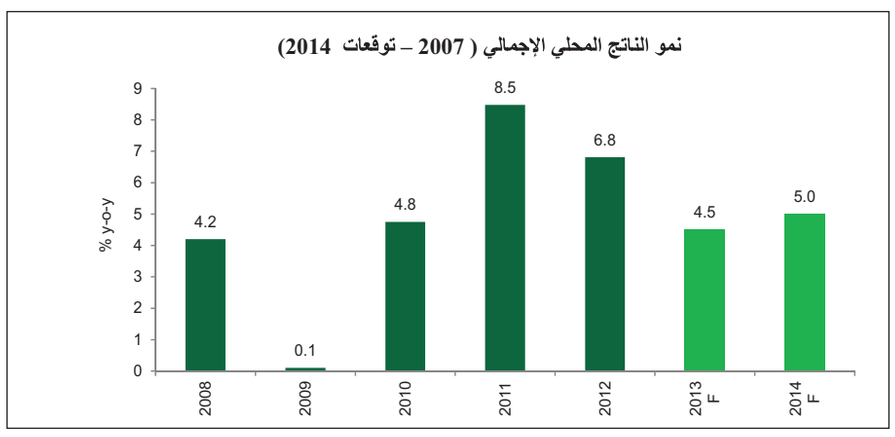

تسارع النمو السكاني في المملكة العربية السعودية أحد أهم المقومات لانتعاش قطاع الرعاية الصحية

29,4 مليار دولار حجم الإنفاق المتوقع على الرعاية في 2013

قوة الاقتصاد

و اشار التقرير الى ان قوة نمو الاقتصاد السعودي تعد بمنزلة أحد أهم العوامل الكامنة وراء زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية. وبعد أن نما الاقتصاد بوتيرة قوية بمتوسط 6٪ سنويا على مدار العقد الماضي، فإننا نرى أن الاقتصاد السعودي سيواصل أداءه المتميز في المستقبل، وذلك بدعم من قوة القطاع النفطي في المملكة بالإضافة إلى السعي المتواصل للحكومة بهدف تنويع الاقتصاد ليشمل القطاعات غير النفطية الأخرى مثل القطاع الصناعي والبناء والتشييد وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات المصرفية والمالية وقطاع النقل. ولفت الى ان الإعلان الأخير عن ميزانية عام 2013 لايزال يعكس تركيز الحكومة على استراتيجية طويلة الأجل في مجال التنمية التي تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشير توقعاتنا إلى أن الإيرادات الحكومية البالغة 1,147 تريليون ريال سعودي تستند إلى حساب متوسط أسعار النفط عند 110 دولارات للبرميل والتي سوف تمكن الحكومة من زيادة الإنفاق الجاري بمعدل 1,9٪ وزيادة الانفاق الرأسمالي بنسبة 2,3٪ خلال عام 2013. و ذكر ان حكومة المملكة تولي دعمها الكامل لنظام الرعاية الصحية لديها، ودائما ما كانت تقوم حكومة البلاد بإجراء استثمارات كبيرة في البنية التحتية للرعاية الصحية على مدار الـ 25 عاما الماضية مثل بناء المستشفيات والعيادات والتوعية بأحدث الأساليب والطرق العلاجية والوقائية للتصدي والحد من انتشار الأمراض المعدية. وقد تحسنت مؤشرات الرعاية الصحية مثل متوسط العمر المتوقع ومعدل وفيات الرضع، ومعدلات وفيات الأمهات إلى حد كبير على مدى العقود الماضية. وتعد الرعاية الصحية من بين القطاعات ذات الأولوية في خطة التنمية الخمسية الحالية للحكومة. ويمكن تفسير أهمية الدعم الحكومي في مجال الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية بحقيقة أن الإنفاق العام يمثل حاليا ما يقرب من 75٪ من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في البلاد.

و اشار الى ان نسبة انتشار المرض في المملكة العربية السعودية تشهد تحولا سريعا من الأمراض المعدية إلى الأمراض المزمنة وأمراض العصر، مما يتطلب تكاليف أعلى بكثير فيما يتعلق بالرعاية الصحية.

ويقدر إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في المملكة بـ 26,5 مليار دولار (وهو ما يمثل 4,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2012، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 29,4 مليار دولار (4,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال هذا العام 2013.

و لفت الى ان إنفاق القطاع العام على الرعاية الصحية يمثل الجزء الأكبر من إجمالي الإنفاق الصحي (يتراوح ما بين 76 إلى 80٪) وأصبح ذلك تحديا كبيرا يواجه وزارة الصحة حيث تتزايد صعوبة مواصلة تمويل الوزارة للخدمات الصحية من خلال القطاع العام مثلما كان يحدث في السابق. وبالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل زيادة عدد السكان من الأشخاص المعيلين بما في ذلك كبار السن، يتطلب الانتشار السريع للأمراض المعدية وارتفاع معدل حالات الإصابة بالسرطان أن تكون هناك زيادة في الإنفاق على الخدمات الصحية المقدمة حاليا. وسوف تتطلب هذه الخدمات الاستمرار في المزيد من الإنفاق أيضا نتيجة لزيادة مضاعفات هذه الأمراض. وعلى هذا النحو، من المتوقع أن يلعب القطاع الخاص دورا أكبر في تمويل مشاريع الرعاية الصحية في المستقبل. أهم التحديات و قال التقرير ان الاقتصاد السعودي يعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات النفط الخام. ويمثل القطاع النفطي نحو 75٪ من إيرادات الموازنة، و45٪ من الناتج المحلي الإجمالي و90٪ من عائدات التصدير. وعلى هذا، يرتبط الأداء الاقتصادي للمملكة ارتباطا مباشرا بارتفاع أو انخفاض الأسعار العالمية للنفط. وحيث إن عملية تمويل الرعاية الصحية تتم إلى حد كبير من قبل الحكومة، فيمكن لأي انخفاض جوهري في أسعار النفط في المستقبل أن يؤثر على إيرادات الحكومة السعودية مما يؤثر بدوره على الإنفاق على الرعاية الصحية. ومن التحديات الاخرى للاقتصاد السعودي اشار التقرير الى نقص عدد الموظفين حيث لا تخرج السعودية عددا كافيا من المهنيين الطبيين لتقديم الرعاية الصحية والطبية لسكان البلاد. وبالتالي، يشكل الموظفون الأجانب غالبية الكادر الطبي في البلاد، إذا ان ما يقرب من 80٪ من الأطباء وأكثر من 70٪ من موظفي التمريض من أصول أجنبية. وعلى الرغم من أن الحكومة تدعم التعليم الطبي لزيادة جودة وكمية المهنيين الطبيين إلا أن عدد الخريجين المتخصصين في المجال الطبي مستقبلا يبدو من غير المحتمل أن يواكب الزيادة السكانية في البلاد. وبالتالي، فإن الاعتماد على الأطباء والممرضين الأجانب سيستمر على الأقل في المستقبل القريب. و ذكر ان هناك تحديا كبيرا يواجهه مقدمو خدمات الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية وهو حقيقة أن عددا كبيرا من مواطني المملكة يسافرون إلى الخارج لتلقي العلاج، حيث نجد بلدانا مثل الهند وتايلند وسنغافورة وماليزيا والفلبين توفر العلاج بمستوى عالمي وبأسعار أقل بكثير من تلك الموجودة في السعودية. وبعيدا عن بلدان جنوب آسيا، من المتوقع أيضا أن تصبح دبي مركزا رئيسيا للسياحة العلاجية. وعلى هذا النحو، يمكن لعدد كبير من المرضى أن يختار السفر إلى وجهات مجاورة إما بسبب انخفاض تكاليف العلاج أو أن الأسلوب العلاجي أكثر تخصصا.

الرعاية الصحية

و افاد التقرير بان المملكة العربية السعودية، التي تعرف بارتفاع دخل الفرد فيها بالإضافة إلى سرعة نمو عدد السكان، شهدت تحسنا مطردا في مؤشرات الرعاية الصحية مثل معدل وفيات الأطفال الرضع ومتوسط العمر المتوقع على مدى الأعوام الماضية. وبالرغم من ذلك، فقد زادت الاصابة بأمراض العصر، مثل مرض السمنة وداء السكري جنبا إلى جنب مع تزايد نصيب الفرد من الدخل واستقرار نمط الحياة. وفي الوقت الذي يتم فيه تمويل معظم هذا المصروفات والنفقات من قبل الحكومة (أكثر من 70٪ من إجمالي ما يتم انفاقه)، نجد أن مشاركة القطاع الخاص قد زادت أيضا في السنوات الأخيرة، وإن كان بوتيرة بطيئة، ويرجع ذلك إلى حد كبير نتيجة للإصلاحات التنظيمية والرقابية التي تنتهجها حكومة البلاد. وقد أدى مواصلة الاستثمار الحكومي من جانب الحكومة بالإضافة إلى القطاع الخاص إلى تحسن البنية التحتية للرعاية الصحية في البلاد، إلا أنها لاتزال متأخرة عند المقارنة بمعايير الأسواق المتقدمة. و قال التقرير ان نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية والنفقات الصحية لايزال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أدنى من معدلاتها في الاقتصادات المتقدمة. ونتوقع زيادة الطلب على الرعاية الصحية في المملكة كنتيجة لسرعة النمو السكاني وارتفاع مستويات الدخل وزيادة انتشار وتغلغل التأمين وزيادة انتشار أمراض العصر. ومع ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وما يترتب عليها من عبء إضافي على ميزانية البلاد، فإننا نتوقع من الحكومة السعودية مواصلة الإصلاحات والإجراءات الفعالة من أجل تشجيع مشاركة القطاع الخاص. وعلى هذا النحو فإننا نعتقد أن قطاع الرعاية الصحية السعودي يوفر فرصا استثمارية جيدة في ظل تسارع وتيرة الإصلاحات.

«الجمعية الاقتصادية»: التسرع في إقرار «صندوق الأسرة» يزيده غموضاً

أصدرت الجمعية الاقتصادية الكويتية بيانا صحافيا توقفت فيه عند التطورات الحاصلة على مستوى قضية إسقاط فوائد القروض عبر ما عرف بـ «صندوق الأسرة»، مشيرة إلى ان المسار المتسارع الذي سلكته الخطوة، لا تقل خطورة عن مضمونها، لاسيما أنها تعكس حالة من عدم الرغبة في الاستماع إلى وجهات النظر الفنية التي طرحتها مختلف جهات الاختصاص وجمعيات النفع العام، كما ان الطريقة التي يتم التعاطي بها مع ملف مهم بهذا الحجم، لا تنتج إلا مزيدا من الغموض حولها، لاسيما في ظل تضارب الأرقام حول الكلفة الحقيقية وافتقارها إلى الدقة. وقالت الجمعية إنها على الرغم من أنها كانت في مقدمة مؤسسات وجمعيات النفع العام التي حذرت من خطورة مثل هذه التوجهات سواء عبر بياناتها التاريخية أو من خلال بيانها الأخير الذي نشر قبل أسابيع حول هذه القضية، إلا المعالجة المتسرعة للملف دفعها مجددا للتحذير من تداعياته. خلص بيان الجمعية الاقتصادية الكويتية إلى التشديد على جملة من الحقائق، داعية في الوقت نفسه إلى التروي في بحث ملف إسقاط القروض والاستماع إلى وجهات النظر كافة، لاسيما ان أي خطوة من هذا النوع تفترض تكلفة مالية باهظة، وبالتالي فإن الجميع معني باعتبار ان تداعياتها ستكون مستقبلية وعلى حساب الأجيال القادمة، لذا فإن الجمعية الاقتصادية باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات المجتمع المدني، وأمام المسؤوليات التي تضطلع بها بما ينسجم مع المبادئ التي تأسست عليها تجد نفسها مدفوعة لتسليط الضوء والتوقف عند النقاط التالية:

● في الوقت الذي تؤكد فيه الجمعية على تمسكها المطلق بمبدأ «عدم إسقاط القروض»، غير ان الدخول في تفاصيل النقاشات التي حصلت حوله، يعكس حالة الغموض التي تكتنف التكلفة الحقيقية لهذه الخطوة، ـ والتي لن تقل في أحسن الأحوال عن 2 مليار دينار، وهو ما يعادل نحو 3,6 مليارات دولار، علما ان وزير المالية قدرها بنحو 4 مليارات دينار، محذرة من ان هذا الغموض قد يؤشر على إمكانية ارتفاع التكلفة مستقبلا، لاسيما ان هناك الكثير من الفرضيات والأرقام التقديرية التي بنيت عليها الاقتراحات المختلفة.

● لفتت الجمعية إلى ان الأرقام المتداولة تبدو في مختلف الحالات أرقاما فلكية، وربما يبدو مدى ضخامة حجمها عند تقدير عدد المشاريع التي يمكن ان توظف فيها مثل هذه المبالغ أو على الأقل استخدامها في معالجة بعض المشكلات المزمنة كمشكلة السكن أو الكهرباء أو حتى تطوير البنية التحتية.

● تقود فكرة طرح هذا المقترح في هذا التوقيت بالتزامن مع أزمات مالية في كبرى الاقتصاديات العالمية، سواء في أميركا أو دول الاتحاد الأوروبي من بينها أزمة قبرص الأخيرة التي تحتاج بشكل عاجل لنحو 17 مليار يورو، أو حتى مع ما عايشناه من أزمات محلية سابقة، إلى طرح التساؤل عن مدى أخذنا العبر من هذه التجارب، لاسيما ان تكلفة بهذا الحجم قادرة على المساهمة في معالجة أزمات دول، وبالتالي واستنادا إلى هذا الواقع يمكن القول ان السير في هذا المقترح، لا يعد سوى انفصال تام عن الواقع المحيط بنا.

● ان النقطة السابقة، ليست إلا مثلا حيا على نهج يتم على أساس معالجة ملفات اقتصادية وفقا لأسس سياسية شعبوية محضة بعيدة كل البعد عن الأسس والمعايير الفنية، ومن المثير للاستغراب والاستهجان ان الأصوات التي رأت على سبيل المثال في سداد غرامة «الداو كيميكال» اقتطاعا من «اللحم الحي» للأجيال القادمة، تستخدم وسائل أخرى ليست سوى تكريس للهدر وإنما بصور مختلفة.

● على المستوى الفردي، يظهر «إسقاط القروض» بمظهر وكأنه لن يكون إلا بمنزلة «مكافأة» لمن اعتاد الاقتراض والتبذير بشكل مستمر، مقابل معاقبة من حرص على ترتيب أولوياته المالية بما يتناسب مع حجم مداخيله، وإذا كان هذا المنطق يرد عليه البعض بوجود حالات إعسار حقيقية، فإن مثل هذه الشريحة يمكنها الاستفادة من صندوق المعسرين الذي سبق للحكومة أن أقرته، مع توقعات بأن تكون هذه النسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي المقترضين، لاسيما ان بيانات البنك المركزي أظهرت ان نسبة بسيطة اتخذت بحقهم إجراءات قضائية، فكم ستكون نسبة من اتخذ قروضا نتيجة حالة عوز حقيقية؟

● ان الجمعية الاقتصادية الكويتية ما كانت لتتصدى لهذا النهج، لولا اليقين التام بأن جميع المبادرات المالية التي اتخذت في السابق ذهبت سدى، ولم تساهم إلا في تكريس مبدأ الثقافة الاستهلاكية، وفي هذا السياق تظهر إحصائية أعدتها الجمعية ان السنوات السبع الماضية سجلت ما لا يقل عن 4 مليارات دينار زيادات في الرواتب يضاف إليها نحو 1,2 مليار دينار المكرمة الأميرية التي أمر بها صاحب السمو في العام 2011، ما يعني ان إجمالي ما تسلمه المواطنون من دعم مباشر لا يقل عن 5 مليارات دينار، أي ما لا يقل عن 15 مليار دولار، دون ان يضاف ما يحظى به المواطن من دعم غير مباشر عبر برامج التموين وغيرها.

● بعيدا عن لغة الأرقام، يبدو الأثر الأكثر سوءا لهذه الخطوة، في تداعياتها على السلوك الفردي والاجتماعي، إذ إنها ليست سلسلة من الخطوات التي اتخذت على مدى السنوات القليلة السابقة، والتي تغرس لدى شريحة واسعة من المستفيدين من فكرة «الدولة الريعية» التي ستأتي في نهاية المطاف لتعالج آثار قراراتهم الشخصية، واستمرار هذا النهج ستكون له أثمان باهظة مستقبلا.

● أما على المستوى المالي، فإن مثل هذا الاقتراح وعلى اعتبار أنه سيسدد من الفوائض المالية للدولة أو من حسابات يفترض ان تدخر للأجيال القادمة، وبالتالي فإن هذه الخطوة ليست سوى جزءا من سلسلة خطوات شهدناها على مدى السنوات الماضية، والتي تناقض النهج الإستراتيجي السباق الذي اعتمدته الكويت في تأسيس صندوق للأجيال القادمة واستثمارها في فرص استثمارية تدر عوائد مستمرة بدل توظيفها في توجهات لن يكون لها أثر مهم حتى على الدورة الاقتصادية نفسها.

● بالمقابل فإن الجمعية الاقتصادية الكويتية تدعو الحكومة مجددا لإعداد التصورات الكفيلة بتعزيز الانفاق الاستثماري وإعادة إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية بما يساهم في الارتقاء بالخدمات العامة وتحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الكلي والمواطنين معا، لاسيما في الغلبة الحادة للخطوات والقرارات الاستهلاكية على حساب الاستثمارية.

● يهم الجمعية التأكيد على أن موقفها الرافض لمقترح صندوق الأسرة يأتي منسجما مع مواقف تاريخية رافضة لأي شكل من إشكال إسقاط القروض، والتي بدأت منذ طرح هذا الموضوع في عام 2006، كان أبرزها: مناظرة بين الجانبين الحكومي والنيابي وحملة «لا لإسقاط القروض» من ذلك العام، ومن ثم ومع إعادة طرح الموضوع في العام 2010، أعادت الجمعية التعبير عن موقفها من خلال ندوة أضرار فوائد القروض، كما أنها تستعد لاستكمال مبادرتها بهدف زيادة وعي الرأي العام بمخاطر مثل هذه القرارات، لاسيما بالنسبة للأجيال القادمة.

«أتلانتس النخلة» و«مشاريع قرقاش» يدخلان في اتفاقية شراكة رائدة

أعلن منتجع أتلانتس النخلة في دبي، المنتجع الرائد على مستوى الشرق الأوسط عن اتفاقية شراكة رائدة مع مشاريع قرقاش، الموزع العام المعتمد لسيارات مرسيدس بنز في دبي والشارقة والإمارات الشمالية. ومن خلال هذه الشراكة، يصبح منتجع أتلانتس المنتجع الوحيد على مستوى المنطقة الذي يمتلك أسطولا من السيارات الهجينة الصديقة للبيئة.

وتعكس الشراكة التزام المنتجع ومشاريع قرقاش بالارتقاء بمستوى الخدمات مع الاهتمام بالتفاصيل وتقديم تجربة فريدة من نوعها لضيوف المنتجع. وهذه الشراكة تجعل أتلانتس أول فندق في المنطقة يقدم خدمات النقل لضيوفه بسيارات فارهة وصديقة للبيئة وهي سيارات «مرسيدس بنز S 400 HYBRID» التي تقدمها «سيكست» لتأجير السيارات التابعة لمشاريع قرقاش.

وأوضح رالف جانزل، من قسم إدارة المنتجات «S» و«CL» والذي جاء من «مرسيدس بنز – ألمانيا» خصوصا لهذا الحدث أن منتجع أتلانتس النخلة و«مرسيدس بنز» يشكلان توليفة استثنائية من الرفاهية والفخامة. فمن خلال ريادته في عالم الرفاهية، وسمعة «مرسيدس بنز»، اللامعة في عالم السيارات الفاخرة سيصب هذا التعاون في مصلحة ضيوف المنتجع. وتعمل سيارة «مرسيدس بنز S 400 HYBRID» على تقليل استخدام الوقود ، محافظة على أدائها وخدماتها المريحة ، كما أنها مناسبة للاستخدام اليومي، ويمكن ملاحظة ذلك عند التوقف على إشارات المرور وعند ايقاف السيارة بشكل نهائي وإعادة تشغيلها. وعندما تتحرك السيارة مرة أخرى، يعيد المحرك الكهربائي تشغيل المحرك الرئيسي كجزء من عملية سلسة لا يمكن حتى الاحساس بها من قبل الركاب مما يوفر الوقود ويقلل الانبعاثات الصادرة عن السيارة.

وقال سيرج زعلوف، الرئيس والمدير التنفيذي لمنتجع أتلانتس النخلة في دبي: «نعمل باستمرار على تقديم تجارب مبتكرة وجديدة لضيوفنا. ولذا فنحن فخورون جدا لكوننا أصبحنا قادرين الآن على نقل ضيوفنا في راحة ورفاهية تامة باستخدام سيارات «مرسيدس بنز S 400 HYBRID» عند زيارتهم لأتلانتس. كما أن ربط خدمات التنقل لدينا مع شركة طيبة السمعة مثل مشاريع قرقاش هو أمر نفخر به».

وفي معرض حديثه خلال الحدث، قال كارل يوهان ساندبسجو، المدير العام لمشاريع قرقاش: «تلتزم مشاريع قرقاش بجعل سيارات مرسيدس بنز خيارا مفضلا لدى شريحة أكبر من الجمهور في جميع أنحاء المنطقة. ونحن متحمسون لشراكتنا مع أتلانتس النخلة كما أننا على ثقة بأن الضيوف الذين سيستفيدون من هذه الخدمة سيستمتعون بقضاء الوقت في سيارة «S 400 HYBRID». نأمل أن يخدم وجودنا تعزيز تجارب الزوار خلال إقامتهم في المنتجع».

وتتميز سيارات «مرسيدس بنز» بالأمان والرفاهية، وتعتبر سيارة «S 400» شاملة لكل هذه الميزات من المحرك الكهربائي شبه الصامت وذي الأداء العالي «V6» إلى بطارية ليثيوم أيونية وناقل السرعة الأوتوماتيكي ذي السبع تعشيقات والذي يجعل السيارة «S 400 HYBRID» استثنائية في الأداء. وكما تم تصميم المحرك ليخفض من الاستهلاك ويحافظ على مستويات عالية من الأداء فضلا عن نظام متقن لتوزيع الطاقة وقيادة غاية في السهولة وتصميم أنيق من الداخل وخفة في الحركة.

وقال فرانك بيرنتالر، مدير المبيعات والتسويق، سيارات مرسيدس بنز، الشرق الأوسط والمشرق العربي: «تعتبر الاستدامة من أهم الاعتبارات لمرسيدس بنز. وفي كل محرك جديد ننتجه يرتفع مستوى التوفير وتعزز الكفاءة والأداء. إن العديد من محركات «BlueEfficiency» مزودة بوظيفة توفير الوقود عند تشغيل وإطفاء السيارة تماما كما في سيارة «S 400 HYBRID» ويشمل ذلك أيضا أحد أحدث إصداراتنا وهي سيارة A 250 الرياضية. وإن حقيقة أن منتجع أتلانتس النخلة في دبي يعرف ميزات «مرسيدس بنز»، فهذا دليل على نجاحنا في تقديم خدمات مستدامة، كما أنه علامة إيجابية عن آراء المستفيدين بخدماتنا لتوفير حلول صديقة للبيئة مع خدمات التنقل الفاخرة».